

الأنبار «لا ثق» بأميركا والتحالف... وتضارب حول الرمادي

أماكن للعوائل النازحة من الأنبار إلى بغداد، حيث أكد مصدر في القيادة لـ«الأخبار» دخول أكثر من 3000 نازح إلى العاصمة، وتخصيص مكانين لإيوائهما واستيعابهما في جنوب وشمال بغداد. المصدر أفاد بأن «قراراً صدر سمح للنازحين بالسكن عند أقاربهم في بغداد شريطة أن يتم كفالتهم، خشية تسلل أو اندساس عناصر من داعش مطلوبين للقضاء بينهم». شمالاً، لا تزال الأنبار تتضارب بشأن مصير مصفاة بيجي، إحدى أهم وأكبر المصافي النفطية في البلاد، حيث أكد وزير النفط عادل عبد المهدي أن المئات من مسلحي «داعش» ما زالوا موجودين في أجزاء من المصفاة البالغة مساحتها 20 كلم مربعاً، وذلك بعد ساعات من تصريحات مسؤولين محليين في المحافظة أكدوا فيها تحرير المصفاة بالكامل واستعادة السيطرة عليها. في تلك الأثناء، أكد مسؤول محلي رفيع في محافظة صلاح الدين أن «داعش يسيطر فعلياً على أجزاء ليست بالقليلة من المصفاة ويتقدم باتجاه أجزاء أخرى منها. والقوة المكلفة بحمايتها أصبحت في حالة دفاع». ويشير المسؤول في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن «القوة المدافعة تنتظر وصول تعزيزات وقوات إلى المصفاة لدحر عناصر داعش».

وكشف المسؤول الموجود في إحدى مناطق صلاح الدين المستقرة نسبياً أن «مجلس محافظة صلاح الدين يتباحث مع بعض فصائل الحشد الشعبي ويجري معهم تنسيقاً لتنفيذ عملية عسكرية باتجاه قضاء بيجي وصولاً إلى المصفاة، واتقنا على يوم التنفيذ»، وذلك بعد أيام من مطالبة المجلس بخروج «الحشد» بعد اتهامه بارتكاب انتهاكات وتنفيذ عمليات حرق وسلب ونهب. المسؤول نفسه أكد أن «التعزيزات العسكرية تصل تباعاً إلى بيجي وصلاح الدين، وأثمرت خلال اليومين الماضيين تحرير مبنى الحكومة المحلية في قضاء بيجي (القائمقامية) وبعض الأحياء المحيطة به».

العام للقوات المسلحة حيدر العبادي للتحرك». رئيس مجلس «إسناد الفلوجة»، الشيخ عبد الرحمن النمراوي، قال في حديثه إلى «الأخبار»: «لا نراهن على أميركا وتحالفها. نريد الحشد الشعبي ونرخب به في الأنبار»، محملاً «السياسيين والمسؤولين في

«الحشد الشعبي» وقوات محلية سينفذان عملية مشتركة لتحرير مصفاة بيجي

المحافظة مسؤولية تدهور أوضاع الأنبار منذ عام وسيطرة داعش على بعض المناطق». في غضون ذلك، استبعد الناطق باسم وزارة الدفاع الأميركية، الكولونيل ستيف وارن، سيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الرمادي، معلناً تكثيف غارات التحالف الدولي في محافظة الأنبار. وقد سارعت قيادة عمليات بغداد أمس إلى تشكيل لجنة مشتركة مع الحكومة المحلية في بغداد لتهيئة

تبقى قوات «الحشد الشعبي» سيدة الموقف التي ينظر إليها الجميع على أنها القادرة على قلب الموازين وتغيير المعادلة على الأرض. لكن ماذا يمنع دخولها للأنبار، خصوصاً بعد المرونة التي أبدتها حتى معارضو دخول «الحشد»؟ رئيس لجنة الأمن والدفاع، حاكم الزامل، قال خلال جلسة البرلمان العراقي أمس إن «دخول الحشد الشعبي إلى الأنبار بحاجة إلى قرار سياسي وتوافق بين سياسي الأنبار»، مشيراً إلى أن «قيادة العمليات المشتركة أعلنت فتح الطريق بينها وبين قيادة الشرطة وإيصال إمدادات عسكرية وغذائية إلى الرمادي».

إلا أن مصدراً في «الحشد الشعبي» شدد على أن قوات «الحشد» غير معنية بمواقف السياسيين، وأنها تاتمر بأمرة القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الحكومة حيدر العبادي. وأضاف المصدر في حديثه إلى «الأخبار» أنه «كثير الحديث خلال الأيام والساعات الماضية عن الحشد الشعبي والأنبار، ونحن نؤكد من جديد أننا ننتظر أوامر القائد

وعسكرية مكثفة تجري حالياً لشن عملية عسكرية كبيرة لاستعادة المناطق التي تمكن داعش من السيطرة عليها في وقت سابق»، متهماً «جهات مغرضة ووسائل الإعلام بمحاولة إسقاط الرمادي إعلامياً».

لكن مصدراً أمنياً نفى تصريحات الناطق باسم وزارة الداخلية، مؤكداً أن «داعش يسيطر على الجزء الشرقي بالكامل من الرمادي، وأكثر من 70% من الجزء الغربي»، مضيفاً أن «داعش يحاول فتح جبهتين جديدتين باتجاه مقر قيادة عمليات الأنبار ومركز المباني الحكومية». في هذه الأثناء، أبلغ ضابط موجود في الرمادي «الأخبار» أن الوضع في

المدينة يزداد سوءاً في ظل حالة يرثى للجنود وأبناء العشائر المساندين للقوات العسكرية من نفاذ العتاد وقلة التسليح والتجهيز ونقص كبير في المواد الغذائية. ويؤكد الضابط أن بعض الضباط والجنود فضلوا الجلوس ووضع سلاحهم جانباً بعد نفاذ ذخيرتهم لانتظار مصيرهم «بسبب خذلان حكومتي الأنبار وبغداد لهم وعدم دعمهم»، مضيفاً «نحن نشاهد الآن عناصر داعش أمامنا يتنقلون بين محلة وأخرى»، ووسط تسارع الأحداث في المدينة، أكد رئيس الحكومة حيدر العبادي، في رسالة مباشرة لأهالي الأنبار خلال لقائه بالجالية العراقية في أميركا، أن الحكومة لن تتخلى عن «أهالي الرمادي وحديثة وعامرية الفلوجة والمناطق التي صمدت»، مشدداً على أن «الانتصار سيكون للعراق والعراقيين». لكن العبادي لم يبد متفائلاً بشأن تسارع الأحداث وازدياد حدة المواجهة مع «داعش»، مشيراً إلى أن «داعش» لا يزال يظهر صموداً وقدرة كبيرة على المناورة «إنهم عقائديون... وفي وضع متازم، ولهذا هم يظهرون قتالاً شرساً».

وأقر العبادي بأن المعركة الأهم للعراق، وهي استعادة الموصل، لا يزال أمامها أشهر، ولن تحدث إلا بعد شهر رمضان الذي ينتهي في منتصف تموز المقبل. في ظل ذلك،

استمر تنظيم «داعش» في التقدم في محافظة الأنبار. فارضاً واقعاً ميدانياً صعباً على الجيش العراقي. وفيما توالت الدعوات لـ«الحشد الشعبي» بالتدخل هناك من تفاقم الوضع، إلا أن «الحشد» لا يزال ينتظر قراراً رسمياً من رئيس الحكومة للتدخل

بغداد - محمد شفيق

لليوم الثاني على التوالي لا يزال الغموض والضبابية يكتنفان الوضع في محافظة الأنبار بعد تقدم لافت لتنظيم «داعش» في مدينة الرمادي، مركز المحافظة، تمثل في سيطرته على مناطق مهمة كالمصفاة والصوفية والبوغانم والبو سودة والبو محل وغيرها، في ظل استمرار المناشطات والاستغاثات من قبل الأهالي الذين بدأوا بعملية نزوح كبيرة باتجاه العاصمة بغداد والمدن الآمنة، والقيادات الأمنية والجنود الذين أصبحوا في وضع يرثى له.

السلطات الرسمية العراقية فندت كافة الروايات للمصادر الأمنية والحكومة المحلية في الأنبار، حيث أصرت على أن الوضع مسيطر عليه في الرمادي، معترفة في نفس الوقت بسيطرة «داعش» على مناطق محاذية وتقع في أطراف الرمادي.

الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية والعمليات العسكرية المشتركة، العميد سعد معن، قال إن «الرمادي بالكامل تحت سيطرة القوات الأمنية العراقية»، مبيناً أن «ما تردد عن سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على مناطق في الرمادي غير دقيق، لأن المناطق التي سيطر عليها داعش جزئياً تقع في أطراف الرمادي أو محاذية لها». معن كشف عن «استعدادات أمنية

استعدادات عسكرية مكثفة تجري حالياً لشن عملية كبيرة لاستعادة المناطق المحتلة في الأنبار (أ ف ب)



مصر

حينما تهتف الشرطة: «يسقط يسقط حكم العسكر»!

القاهرة - أحمد سليمان، رانيا العبد

بعيداً عن التصريحات الرسمية المتكررة من وزارة الداخلية والجيش حول فردية الصدمات المتكررة بين أفرادها ومنسوبيها، وتحميلها على ضغوط العمل على قوات الطرفين، فإن تكرار حوادث الصدام بينهما يشي بوجود خلافات مكتومة بينهما وراءها فرض الهيمنة على الساحة الداخلية.

فمنذ عودة الجيش إلى صدارة المشهد عقب 28 كانون الثاني 2011، وترسيخ وجوده بعد 30 حزيران 2013، تم رصد حالات متكررة للصدام المتصاعد بين الطرفين، وآخرها ما جرى في المنوفية حينما حدث خلاف بين أمين شرطة (درجة وظيفية في الداخلية تخلف الضابط وتسبق العسكري وتحمل على عاتقها العبء الأكبر من العمل)، وضابط «طيار حربي» (أصحاب هذه الرتبة يتمتعون بمكانة خاصة في المجتمع أو حتى داخل القوات المسلحة سببها انتساب الرئيس الأسبق حسني مبارك إلى الطيارين).

وقد رفض الطيار طلب أمين الشرطة إعطاءه رخصة القيادة ليندلع عراك بينهما، ما دفع الطيار إلى الاستعانة بالشرطة العسكرية التي طوّقت مبنى قسم الشرطة لمحاولة القبض على أمين الشرطة، الذي تضامن زملاؤه معه وأغلقوا القسم ورفضوا تسليمه، بل سحبوا الخدمات المكلفين بها

في الشوارع، قبل أن تتدخل القيادات المعنية، ومنهم قائد المنطقة المركزية العسكرية. لإنهاء الخلاف.

كذلك، سبق ما جرى في المنوفية صدام آخر جرى بين الطرفين في إمبابة في الجيزة، إذ تطور بسرعة إلى درجة تبادل إطلاق الغاز المسيل للدموع بين الطرفين، والصراخ بهتافات «الداخلية بلطجية» مقابل «يسقط يسقط حكم العسكر»، كما تبعها عراك آخر بين ضابط بحرية في الإسكندرية وأمين شرطة في أحد الأمكنة، احتجز إثره ضابط البحرية في قسم «المنتره» قبل أن تذهب قوتان من البحرية والشرطة العسكرية لمحاصرة القسم وتحرير الضابط المحتجز.

محاولة تفسير أسباب التوتر بخلاف الصراع على مساحات الهيمنة والنفوذ الداخلي، ترجع كما يبدو إلى أن كلا الفريقين ينظر إلى الآخر على أنه صاحب فضل عليه، وخاصة في ما بعد «30 يونيو»، في الوقت الذي ينظر فيه بعضهم إلى أن الجيش سيقدم الشرطة كبش فداء ويحاول تحميلها مسؤولية كل ما جرى من انتهاكات عندما تستقر الأوضاع في البلاد. ويمكن الربط بسهولة بين تصاعد الصدمات بين الطرفين وبدئها غالباً من جانب الشرطة، والتأثير في الساحة الداخلية بعد تراجع هيبة الجيش جراء الضربات المتكررة التي تلقاها في سيناء على يد «ولاية سيناء» التي بايعت تنظيم «داعش»، وهو أمر ربما أغرى منتسبي «الداخلية» للتمدد بالقوة.

ولتنازع القوة والسلطات بين هذين الطرفين رغبة في أن يكون كل منهما فوق الحساب، وكذلك تؤثر فيه طبيعة العلاقة «النفسية» بين الشرطة والجيش، وهي مسألة خاصة بصراع السلطات خارج الرقابة الشعبية أو البرلمانية. مع أن الأصل كون الاثنين يخضعان لرقابة وإشراف البرلمان الذي يمثل الشعب. وفي ظل خروجهما من الرقابة وتمتعهما بسلطة مطلقة يفهم إطار التنازع بينهما.

والآن، فإن مستقبل العلاقة بين «الداخلية» والجيش وحدود علاقتهما في النظام السياسي الجديد الجاري تشكيله (بعد التحالف بين الطرفين في 30 يونيو وتوحدتهما لمواجهة الإخوان المسلمين)، يبقى مرتبطاً بـ«حركة الناس في الشارع»، وبعبارة أخرى، فإن غياب التحركات المناهضة للنظام وغياب ما يقلقه يبقيان المجال متاحاً لتزايد الصراعات واستمرارها.

وقد تكون الصدمات المتكررة عنواناً لما يجري من محاولات لإعادة صياغة العلاقة بين مؤسسات الدولة، إذ إنه منذ عام 1952 حتى 2011 والنظام السياسي المصري كان يخضع لسيطرة مؤسسة الرئاسة على بقية مؤسسات الدولة، لأن الرئيس كان يأتي من خلفية عسكرية، أما بعد إطاحة حسني مبارك وعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس المعزول محمد مرسي، أخذت مؤسسات الدولة فرصة من الاستقلالية، وهو ما